المطلب الثاني : النظام القضائي الألماني : يتكون من ستة تنظيمات قضائية : قضاء عادي ، قضاء إداري ، قضاء مالي ، عمالي ، قضاء إجتماعي ، وقضاء دستوري.

الفرع الأول : التنظيم القضائي العادي : يتكون من الهيئات القضائية التالية :

أولا : محاكم المقاطعات : هي محاكم وضعت من أجل تقريب القضاء من المتقاضين ، وتم إنشاؤها لأن تكون قضاء سريع وقليل التكلفة ، لديها إختصاصات مدنية وأخرى جزائية.

ففي المسائل المدنية تختص بالنظر في النزاعات المالية التي لا تتجاوز 500 أورو ، كما تختص أيضا في النزاعات الإستعجالية بغض النظر عن قيمتها المالية ، مثل النزاعات بين المؤجرين والمستأجرين ، كما تختص بالنظر في مسائل الزواج وإثبات النسب.

أما في المسائل الجزائية فهي تختص بالنظر في الجرائم التي لا تختص بالنظر فيها الهيئات القضائية الأعلى منها ، كما تنظر في الجرائم التي لا تتعدى العقوبة المقررة لها أربع سنوات حبسا.

ثانيا : المحاكم الجهوية : لها إختصاصات مدنية وجزائية ، وهي مرة تكون محكمة أول درجة ومرة أخرى محكمة إستئناف.

ثالثا : المحاكم الجهوية العليا : يوجد في ألمانيا حاليا 24 محكمة جهوية عليا وهي مقسمة إلى غرف وتختص في المسائل المدنية والجزائية ، وتقوم في الغالب بدور محاكم الإستئناف.

رابعا : المحكمة الفيدرالية العليا : تمثل أعلى هيئة قضائية في ألمانيا ، وهي مشكلة حاليا من 12 غرفة مدنية ، 05 غرف جزائية ، و 08 غرف خاصة مختصة في مجالات متعددة مثل : الغرف الفلاحية المختصة في المنازعات المتعلقة بالفلاحة وأخرى مختصة في مجال المنازعات المتعلقة بالمحاماة والتوثيق.

وعموما هي محكمة قانون وليس محكمة موضوع إلا في حالات نادرة حددت بنص القانون.

الفرع الثاني : التنظيم القضائي الإداري : وهو مشكل من ثلاث درجات:

- محاكم إدارية (درجة أولى).
- محاكم إدارية عليا (درجة ثانية).
- المحكمة الفيدرالية الإدارية (درجة ثالثة نقض).

وتختص هيئات القضاء الإداري في كل النزاعات المتعلقة بالقانون العام إلا ما كان لها طابعا دستوريا أو جبائيا.

الفرع الثالث : القضاء المالي : وظيفته مراقبة شرعية قرارات الإدارة الجبائية من خلال الفصل في النزاعات المتعلقة بالضرائب التي تدخل في الإختصاص التشريعي للفيدرالية ككل ، ويتشكل القضاء المالي من درجتين فقط عكس القضاء الإداري والقضاء العادي ، حيث يشمل محاكم مالية وهي محاكم عليا للجهات ومحكمة فيدرالية.

الفرع الرابع : القضاء العمالي : يتكون من محاكم درجة أولى ومحاكم عليا للعمل كدرجة إستئناف ومحكمة فيدرالية للعمل (محكمة نقض) ، و كل هذه الهيئات القضائية مشكلة من غرف وهي تختص بالنظر في النزاعات الفردية والجماعية للعمل.

الفرع الخامس : القضاء الاجتماعي : تشكيله مشابه لتنظيم القضاء العمالي حيث نجد محاكم المنازعات الإجتماعية كدرجه أولى ، ومحاكم عليا للمنازعات الإجتماعية (درجة إستئناف) ومحكمة فيدرالية للمنازعات الاجتماعية.

تختص هذه الهيئات بالنظر في النزاعات الناشئة عن تطبيق تشريع الضمان الاجتماعي.

الفرع السادس : القضاء الدستوري : التنظيم القضائي الدستوري في ألمانيا ليس محكوما بالسلطة السلمية وهذا بسبب الإستقلال الدستوري الذي تتمتع به كل الولايات في ألمانيا ، فالمحكمة الدستورية الفيدرالية لا توجد في أعلى الهرم التنظيمي للهيئات القضائية الدستورية ، غير أنه لها دور مهم في الحياة الدستورية الألمانية فقراراتها لها قيمة على مستوى الجهات كما على مستوى الفيدرالية على عكس الهيئات القضائية الدستورية للولايات التي لا يتعدى إختصاصها حدود الولاية الواحدة.

والمحكمة الفيدرالية الدستورية تتكون من 16 قاضيا مقسمين بالتساوي على غرفتين ، وتختص بالنظر في النزاعات المتعلقة بعلاقة السلطات العامة فيما بينها ومراقبة دستورية القواعد القانونية ، كما تنظر في دعاوى الأفراد الرامية إلى حماية حقوقهم الأساسية.